

الأرغونوميا و التنمية في العالم النامي

اعداد : محمود بوسنة

أستاذ مساعد بمعهد علم النفس
و علوم التربية بجامعة الجزائر

مقدمة :

يميل السياسيون و علماء الاجتماع الى تصنيف البلدان حسب تمكنها من التكنولوجيا و تطويرها الصناعي. و اعتمادا على هذا الأساس يبدو و كأن الطريق الوحيد للعالم النامي حتى يخرج من التخلف و يلحق بالركب هو نقل التكنولوجيا العصرية و بناء مركبات صناعية ضخمة. سارت على هذا المنطق العديد من البلدان النامية. الا أنه تبين من خلال عدة دراسات وجود عدة أسباب تجعلنا نشك في صلاحية هذا الاتجاه، و هذا لأن التمكن من التكنولوجيا ليست عملية بسيطة و تشمل جوانب متعددة.

ففي هذا العرض سنتناول بالتحليل مختلف المشاكل المترتبة على أسلوب التنمية الذي يعتمد أساسا على نماذج صناعية غربية غير مكيفة للواقع المحلي، و الى أهمية التناول الأرغونومي في تجاوز أو التقليل من حدة هذه المشاكل و المساعدة على تحقيق التقدم الصناعي على أسس صلبة و مناسبة لهذه المجتمعات. و سنبداً بتحديد المفاهيم المتصلة بالموضوع.

تحديد المفاهيم :

من أهم المفاهيم المتداولة في التعبير عن مسيرة المجتمعات البشرية هي: التطور Evolution - التقدم Progress - التنمية Development. ان استخدام مفهوم التطور في الفكر الاجتماعي يرجع الى تأثير النظرية الداروينية على بعض المفكرين الاجتماعيين مثل سبانسر. و يقصد بالتطور في علم الاجتماع انبثاق أشكال جديدة من الاشكال الأصلية من خلال عناصر التشابه و الاختلاف بطريقة تلقائية تدرجية، الخشاب (1971). ان مفهوم التطور يعتمد أساسا على التصور الذي يرى ان كل المجتمعات تمر خلال مراحل محددة ثابتة في مسلك يتدرج من أبسط الأشكال الى أعقدها و هذا المفهوم يمتد ليشمل عملية التغير التدريجي التي تقع في كل المجتمعات.

أما فيما يخص التقدم فهو مفهوم يتضمن التقييم الخلقي للتطور. فالتقدم لا يعني مجرد التغير الطبيعي أو الحياتي و انما يعني توجيه المجتمع في تغييره نحو أهداف معينة، و يعني أن كل مرحلة لاحقة يجب أن تكون أحسن ازدهارا و أرقى من المرحلة

الأنفة . و هذه الصفات ليست بالضرورة تكون نتيجة لكثير من التغيرات الاجتماعية . ان التقدم يعتبر أمرا نسبيا ، فمثلا يعتبر الكثير الحضارة الأوروبية أنها بلغت قمة التقدم من خلال توسع و تطور الصناعات و تحسن المستوى المعاشي المادي للأفراد ، غير أن البعض يرى ، و هم في رأيي على صواب ، ان هذا التقدم المادي لا يشمل المعنى التام للتقدم إذ أن هذه البلدان مازالت تعاني من فروق طبقية كبيرة ، و تفتقر الى الكثير من الاخلاقيات و القيم التي مازالت البلدان النامية تتشبه بها .

كذلك ينبغي التمييز بين التطور و التنمية و هذا لأن مفهوم التنمية يتضمن الفعالية الارادية الهادفة لحدوث تغيير مقصود و بشكل واع . فتعريف الوكالات و المكاتب و المجالس المختلفة بالأمم المتحدة سنة 1956 للتنمية هو " تشير الى العمليات التي تتوحد بها جهود المواطنين و الحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية ، و تحقيق تكامل هذه المجتمعات في اطار حياة الأمة و مساعدتها على المساهمة الكاملة في التقدم القومي " . رغم حداثة هذا المصطلح يوجد هناك عدة تعاريف قدمت من طرف المهتمين ، الا أنها كلها تؤكد بشكل مباشر أو ضمني على أن التنمية تغير اجتماعي ارادي ليس وحيد البعد .

التصنيع في البلدان النامية و دور الأربغونومي :

ينظر بعض المخططين في البلدان النامية الى التنمية على أنها مرادفة للتصنيع و تطوره . و لهذا عملوا على تبديل صفات العمل اليدوي الحرفي المحلي الى صفات الانتاج بالجملة عن طريق النقل التكنولوجي . الا أنه أصبح من المؤكد أن عملية النقل هذه لا تؤدي بالضرورة الى نتائج مرضية ، اذا لم يراعى الظروف الاجتماعية ، الثقافية المحيطة و البشرية الخاصة بالبلد المتلقي . و هذا لأن هذه النماذج كونت بالأساس للمجتمعات المصنعة و التي تتضمن فرضيات متصلة بوجود عوامل اجتماعية معينة . يقول واينبرغ Weinberg (1969) في هذا المضمار : " ان النماذج الموضوعية تميل الى أنها تتضمن القدرة على شرح التنمية في الغرب ، و هذا لأن عواملها التاريخية و الاجتماعية كانت ميدان للبناء العمري (التحديث بما في ذلك التصنيع) . أنه فقط عندما يحاول تطبيق هذه النماذج خارج البلدان الغربية يتضح أنها غير قادرة على اعطاء نتائج مرضية " .

ان تجاهل الخصائص المحلية في العملية التنموية يعني محاولة تكييف المجتمع الى نموذج غريب . ان هذا النوع من النماذج التنموية و التي تركز على التصنيع دون أي تكييف ، يؤدي الى ظهور مشاكل على المستوى الكلي والجزئي (Macro and Micro levels)

ان أهم عامل يساهم بصورة فعالة في عملية تنمية ناجحة هو الفهم الجيد و أخذ بعين الاعتبار الشروة البشرية للبلد . يعتبر هذا منطلق الأربغونومي ، و يجب أن يكون من البداية إذ يراعى قدرات و حدود العمال بالنسبة الى مهام العمل و أسلوب الحياة الجديدة ككل . فهنا العامل ينظر اليه كإنسان و ليس فقط كاحدى عوامل الانتاج و لهذا لابد من اعتبار حاجات العامل و اتجاهاته ، و أن العمل بالنسبة له هو جانب مهم من حياته .

أن نوع المشاكل الناجمة عن الادخالات التكنولوجية في البلدان النامية على مستوى الكلي متصلة بالاختلاف الموجود بين البنية الاجتماعية للبلد المتلقى والجوانب الاجتماعية المتضمنة للبنية الصناعية المستوردة. ولهذه المشاكل المترتبة طبيعياً اجتماعية واقتصادية.

المشاكل الاجتماعية بالأساس مرتبطة بالاختلاف الموجود بين أسلوب الحياة لسكان هذه المناطق وأسلوب الحياة المفروضة من طرف البنيات الصناعية المستوردة. فادخال تكنولوجيا حديثة يحدث تحويل جذري في أسلوب حياة الجماعة المحلية ككل، ولهذا فإن النقل التكنولوجي فهو كذلك نقل ثقافي.

هارولد وآخرون (Harold et al 1968) يشيرون الى أن الخصائص الثقافية والاجتماعية لأي مجتمع تكون منظمة ومتناسقة. هذه النظم تميل الى أن تكون متكاملة وجوانبها مترابطة وهي الى حد بعيد متوازنة حيث أن التغيير في أي جانب يمكن أن يعكس تغييراً في الجانب الآخر، لهذا فالتصنيع لا يحدث لمجرد النقل التكنولوجي ولمجرد أن الأفراد يريدون ذلك، ولا التنظيمات الصناعية تدار بشكل سليم لمجرد وجود هذه الرغبة. إنما لتحقيق ذلك يجب أولاً خلق جو مناسب من الاتجاهات والاعتقادات والادراكات وأنماط سلوك في المجتمع، التي تسمح للصناعة أن تكون جدورها وتتطور كعامل طبيعي في المجتمع.

أما الجانب الاقتصادي للمشكلة فيتمثل في عدم وصول هذه البنيات الصناعية المستوردة الى تحقيق قدراتها الانتاجية. إذ أن مستوى القدرة الاستيعابية لمختلف الفروع الصناعية في البلدان النامية في الغالب لا يتعدى 50 %، شهنواز (Shahnawaz 1977)، كريشنه (Krishna 1980)، المنظمة العالمية للعمل (1979). إن هذا لا يخلق فقط مختنق جديد للتطور التقني ولكن انه لا يساعد على تحسين رفاهية القوى العاملة. ففي تقرير المنظمة العالمية للعمل (1979) نجد ما يلي: "إن الاستمرار للتكنولوجيا بدون تمييز أدى في بلدان العالم الثالث الى مصانع "مصانع في اليد" (Turn-key) و النتيجة أنها أصبحت فيما بعد اما معطلة أو تنتج تحت المتوسط بكثير عن قدرتها الانتاجية".

هذه الانتاجية الضعيفة وعدم الكفاءة تكمن في عدم تكيف التكنولوجيا الى نوعية كل مجتمع المناخية، الثقافية، الاجتماعية، والخصائص الانسانية، وكذلك الى اهدافها الاجتماعية. إن التصميم المناسب يجب أن يراعى فيه ليس فقط الوسائط التقنية وإنما كذلك الاجتماعية منها والتي هي السبب الرئيسي لدوافع ومستوى رضا العمال. يمكن تحقيق ذلك بواسطة تطبيق مبادئ الأرغونوميا في مرحلة التصميم لتكيف العمل وظروف العمل الى حاجيات وقدرات العمال، وهذا من أجل الوصول الى نسق تقني مناسب وتحسين الظروف الاجتماعية في العمل والتي تؤدي بدورها الى رفع دافعية العمال.

أما المشاكل المترتبة على المستوى الجزئي فهي ملموسة أكثر و ذا طابعاً أرغونومية واضحة. ومصدرها يرجع بالأساس الى تصميم الآلات (الجانب الآلي والمهارات المطلوبة).

إن المصمم للآلة في البلدان المتقدمة صناعيا لديه فكرة نوعا ما واضحة عن كل من المستعمل للآلة و المحيط. فهو يفترض أن العامل متعلم، لديه أبعاد جسميـة معيـنة Anthropometry، قوة بدنية معيـنة، مهارات معيـنة، و متعرف و محتسـك بالتكنولوجيا. و أن هذا العامل سيشغل على الآلة لعدد من الساعات في محيط عمل مراقب و متحكم فيه. هذا لأن الآلة صممت بالأصل للاستعمال في بلد مصنع. لكن عندما تنقل هذه الآلة الى بلد آخر أمام عامل في إحدى البلدان النامية، أن الأمر قد يختلف كلية. فالعامل قد يكون غير متعلم، لديه أبعاد جسمية مختلفة، خبرة قليلة أو معدومة في العمل الصناعي، معرفة و احتكاك بالتكنولوجيا بسيط، كما أنه محتتمل عانى أو يعاني من نقص في التغذية. أن كل هذه الأمور تجعل هذا العامل قليل الفهم للآلة كمستعمل، غير محصن اتجاه الحوادث و أكثر عرضة للاضرار بالآلة. و بطبيعة الحال هذه العوامل في ذاتها تؤدي الى خفض الكفاءة و انتاجية النسق.

أن عدم التوافق بين خصائص القوى العاملة البدنية و القدراتية و المتطلبات التكنولوجية في مراكز العمل لا تؤدي فقط الى استخدام تقني منخفض للنسق و انخفاض في نوعية الانتاج، و إنما أيضا الى تعداد الحوادث، عدم الرضا، ارتفاع التعب، والضغط العقلي و الاجتماعي بين العمال.

أن الانسان و الآلة لا يمكن أن ينظر اليهما بشكل منفصل، بالإضافة الى أن أي نسق انسان - آلة يكون دائما في محيط محاط بمختلف الوسائط الفيزيائية والنفس - اجتماعية و التي تتفاعل بينها في شكل ديناميكي.

الأرغونوميا هي المعرفة العلمية التي تعمل على الحصول على التوازن في هذا الشكل الديناميكي من أجل التوصل الى أحسن أداء في النسق.

أن كثير من المشاكل الصناعية على مستوى نسق الانسان - الآلة لديها طبيعـة أرغونومية. كورلـت Corlett (1968) أشار بأن اخراج Output العامل في البلدان النامية هو 1/4 ما هو منتظر من العامل الأروبي، و ذلك راجع الى عوامل التغذية و المحيط كركوفـن Kerkhoven (1962) بين في دراسة لمركب صناعي في نيجريا بأن قدرته الانتاجية بلغت أقل من 1/2 بسبب الظرف المناخي وحمل العمل Workload المظـلـوب الغير متوافق مع القدرة العلمية للعمال، كذلك نجد شبانيـس Chapanis (1974) وضح أهمية الفروق الموجودة في أبعاد الجسم في التصميم إذ أن الآلة المصممة لكي تناسب 90% من الأمريكيين تناسب حوالي 90% من الألمان، 80% من الفرنسيين، 65% من الاطاليين، 45% من اليابانيين و فقط 10% من الفيتناميين.

أن الأرغونوميا علم حديث متعدد الاختصاصات هدفها التطبيقي هو تحسين الكفاءة و الأمن للإنسان في كل جوانب الحياة، و هذا بتحليل و تصميم الأنسقة الموجودة و المخطط لكي تكون متكيفة مع القوى العاملة المستعملة لها.

الا أنه يجدر بنا أن نشير الى أن المعرفة اللازمة لتطبيق الأرغونوميا في ظروف

محددة في البلدان النامية غير متوفرة . إذ أن المعرفة الحالية قليلة جدا . هذه المعرفة المتصلة بكل ما يتعلق بالقدرات و الحدود الخاصة بالقوى العاملة المحلية سواء منها البدنية ، الفيزيولوجية أو السيكولوجية ، و لهذا لتطبيق مبادئ الأرغونوميا في حاجة الى القيام ببحوث قاعدية تمكننا من الحصول على مختلف البيانات الأساسية و التي يمكن من خلالها وضع و تحديد معايير التصميم أو تكييف الأنسقة الموجودة و كذلك اختيار التكنولوجيا المناسبة .

الخاتمة :

ان العلوم العصرية و التكنولوجيا في حالة تكييفها الى العوامل البشرية والاجتماعية للبلد يمكنها أن تعمل على تحسين الحياة و الاسراع في التنمية على مستوى كبير . لكن يجب التركيز على أن التغيير السريع في أسلوب حياة زراعية الى صناعية بالاعتماد على مساعدة الخارج ، مع افعال الخصائص المحلية يؤدي الى الازدياد و لا يحقق النتائج المرسومة له .

ان التنمية يجب أن تكون مبنية على الاستخدام الأمثل لثروات البلاد في شكل مناسب و متطابق مع حاجيات و طموحات الأفراد المحليين ، و ذلك لأنهم يمثلون الثروة الأساسية للبلد .

ان التغيير في هذه العملية يكون على أساس الفهم الجيد للفرد و النسق الاجتماعي و الثقافي للبلد . و تبني استراتيجية الاعتماد على النفس بهدف تقوية استقلالية قدرات البلاد في خلق ، تكييف و استخدام التكنولوجيا التي تلبي الحاجيات المحلية .

ان التناول الأغنومي يمكن أن يساهم بشكل فعال في التطبيق الأمثل للتكنولوجيا و الاستخدام الأمثل للثروة البشرية ، و هذا بدوره يمهّد الطريق الى المشاركة في انجاح التنمية و التطور الصناعي بشكل مناسب و صلب و المحافظة على التوازن في عملية التغيير .

العراج

—0—

1) نبيل السمالوطي (1981) علم اجتماع التنمية ، دراسة في اجتماعيات العالم الثالث دار النهضة العربية .

2) أحمد الخشاب (1971) التغيير الاجتماعي ، الهيئة المصرية العامة للنشر والتأليف .

3) Chapanis, A. (1974), National and Cultural variable, *Ergonomics*, 17.

4) Ilo, 1979, Technology to make work More human, In, Technology to improve working Conditions in Asia, Ilo, Geneva.

- 5) Ilo, 1983, Working Conditions and environment, A Worker's education manual, Geneva.
- 6) Corlett, N. 1968, A view of the Contribution of the Ergonomist in under-developed Countries, Human factors, 10,6.
- 7) Harold P., Van Cott, and Spector.P, 1968, The Human Engineer As an agent of change in Industrializing Nation, Human factors, 10,6.
- 8) Kerkhoven, C.L.M, 1962, The Cost Price of food Calories for heavy work, Ergonomics, 5, 53-65.
- 9) Krishna, 1980. Quated, in Shahnawaz 1983.
- 10) Shahnawaz,H, 1983, Ergonomics of Developing Countries. A Conceptual Approach. CEDC, Lulea University.
- 11) U.N, Economic and Social Concil. Commission for Social Development, 1969, Report of The meeting of experts on Social policy held at Stockholm 1-10- Spt 1969.
- 12) Weinberg, I., 1969, The Problems of the Emergence of Industrial Societies, A critical look at the State of theory. Comparative Studies in Society and history, Vol 11 n°1.

المراجع

1- المراجع

2- المراجع

3- المراجع

4- المراجع

5- المراجع

6- المراجع

7- المراجع

المراجع

المراجع

المراجع

المراجع

المراجع

المراجع

المراجع

المراجع

المراجع

المراجع

دور التربية في التنمية الوطنية

((تجربة الجزائر في تكوين المكونين للمنظومة التربوية))

اعداد : تركي رايح عمامرة
أستاذ بمعهد علم النفس و علوم التربية
بجامعة الجزائر

سأتناول الموضوع حسب المحاور التالية :

- 1 (مدخل.
- 2 (بداية مشكلة تكوين المكونين.
- 3 (المبادئ التي تحكم سياسة التربية و التعليم و التكوين في الجزائر.
- 4 (بداية ظهور المعاهد التكنولوجية للتكوين 1970.
- 5 (المعاهد التكنولوجية للتربية تغطي كافة ولايات الجزائر.
- 6 (أنماط المكونين في المنظومة التربوية الجزائرية و معاهد تكوينهم.
- 7 (خلاصة و تقويم.

إذا كان لكل عصر سمات ثقافية، و حضارية، فان أهم ما يتميز به عصرنا هذا الذي نعيش فيه هو أنه عصر " التنمية التربوية " حتى لقد وصف المجتمع الحديث بأنه عبارة عن " مدينة تربوية " كل ما فيها من مرافق و خدمات يضع نصب أعينه " تربية الجيل الصاعد ".

- مدخل -

لقد ورثت الجزائر غداة استقلالها في 5 يوليو 1962 فيما ورثته من التركيبة الاستعمارية نظاما تربويا يفتقد التوازن الأساسي في هيكله العام، و يعاني اختلالا كبيرا في مجالات عديدة ليس هنا مجال تعدادها.

... ان هذا النظام الذي وضع في الجزائر من طرف الاستعمار الفرنسي بعد الاحتلال في عام 1830 كان غريبا عن المجتمع الذي وضع في بلاده، في لغته، وفي فلسفته

العامّة، وفي أهدافه، وفي ثقافته، فضلا عن كونه يفتقد التوازن المطلوب بين عناصره التي يقوم عليها هيكله العام.

و يكفي دلالة على ذلك أنه غداة الاستقلال لم يترك هذا النظام التربوي الاستعماري للجزائر سوى 6 مدارس نورمال أو دور لتكوين المعلمين و للمرحلة الابتدائية وحدها، توجد بالعاصمة، و وهران، و تلمسان، و قسنطينة أما بقية أنواع التعليم الأخرى، و بقية المراحل الأخرى فلم يترك أية مؤسسة تكوينية لاعداد المعلمين لها.

... و كان حجم استيعاب المدارس الستة المذكورة الاجمالي لا يتجاوز ألف طالب و طالبة فقط أما التعليم المتوسط و كذلك التعليم الثانوي فلم يكن في الجزائر 1962 أي معهد أو مدرسة أو كلية خاصة لتكوين المعلمين لهما، و نفس الشيء يصدق على التعليم التقني.

... و في بداية أول عام دراسي بعد الاستقلال و هو عام 1962 - 1963 لم تكن الجزائر تتوفر على العدد الكافي من المعلمين لمدارسها القليلة التي ورثتها عن ادارة الاحتلال البائدة، لأن الأغلبية الساحقة من المعلمين الفرنسيين رحلوا عن الجزائر بالجملة، كما رحل الموظفون، و الخبراء، و رجال الادارة، بهدف ارباك كل مظاهر الحياة، التربوية، و الثقافية، و الاقتصادية، و الادارية في البلاد حتى تعم الفوضى، و الاضطراب و انعدام الأمن و النظام، لكي يتمكن الاستعمار المنهزم عسكريا، و سياسيا، في الميدان الحربي، من العودة الى البلاد تحت شعار اعادة الاستقرار و النظام لبلد تجرأ على محاربته، و أعلن اصراره على اخراجه من بلاده بواسطة القوة المسلحة التي أجبرته على الرحيل في نهاية المطاف (1962).

- بداية مشكلة تكوين المكونين :

... من هنا بدأت مشكلة النقص الحاد و الخطير في المكونين من معلميــــــــــــن و مديريين، و موجهين تربويين، و منشطين ثقافيين و غيرهم، للمنظومة التربوية التي ورثتها الجزائر عن الاحتلال.

... فقد كان المعلمون في مرحلة التعليم الابتدائية في عهد الاحتلال يتكونون في دور المعلمين الستة التي أشرنا اليها، و كانت تلك الدور كافية لتكوين المعلمينــــــــــــن للمدارس الابتدائية القليلة التي أنشأها الاحتلال لتعليم أبناء الأوروبيين في الأساس، ثم لقلة قليلة من أبناء الجزائر كانت لا تتجاوز نسبتها العامة 6% ثم زادت نسبتها بعد قيام ثورة 1954 في الجزائر الى 20%.

... أما المعلمون في المرحلة المتوسطة، و المعلمون في المرحلة الثانوية فقد كانوا يتخرجون في معاهد تكوين المعلمين في فرنسا نفسها و كذلك المفتشون، و رجال الادارة التعليمية، فهم في الغالب أما أنهم يأتون من فرنسا مباشرة بعد تكوينهم أو يرسلون في بعثات أو تربية الى فرنسا للتكوين في معاهد هذين النوعين من التعليم. ثم يعودون

للعمل في الجزائر و قد كانوا في أغلبيتهم الساحقة من ذوى الجنسية الفرنسية .

... و نفس الشيء يصدق على المعلمين في التعليم التقني و المهني على اختلاف تخصصاتهما حيث كانا هما الآخرين لا يوجد أي معهد تربوي لتكوين المكونين لمدارسهما و معاهدتهما في الجزائر .

... و في الفترة ما بين 1962 و هو عام استقلال الجزائر و عام 1967 أنشأت الجزائر مؤسستين تكوينيتين (1) تكملة للعدد المتواضع من مؤسسات التكوين المشار إليها من قبل و تتمثل هاتان في :

- 1 - المركز الوطني لتكوين المفتشين للتعليمين الابتدائي و المتوسط و ادارة دور المعلمين بالعاصمة .
- 2 - المدرسة الوطنية للتعليم التقني بالحراش في العاصمة كذلك .

و قد تكفل المركز الوطني لتكوين المفتشين - بتكوين المفتشين و ادارة دور المعلمين (المعاهد التكنولوجية) للمتعلمين : الابتدائي و المتوسط ، و كانت الدراسة في مركز تكوين المفتشين (تحول في عام 1982 الى مركز وطني لتكوين كافة اطارات التربية الوطنية) تستغرق سنتين :

السنة الأولى : خاصة بالثقافة العامة .
أما السنة الثانية : فهي خاصة بالثقافة التربوية و التدريب الميداني في المدارس و المعاهد يعقبها امتحان نظري ، و آخر ميداني يحصل بعد النجاح فيهما الطلبة على شهادة يطلق عليها اسم " شهادة الكفاءة للتفتيش (2) و ادارة دور المعلمين " حيث يذهب الطالب الناجح الى العمل أما كمفتش في التعليم الابتدائي اذا كان من اطاره ، أو الى التعليم المتوسط ، و أما أنه يعين مديرا لأحدى دور المعلمين (المعاهد التكنولوجية) حسب اختصاصه .

... أما المدرسة الوطنية للتعليم التقني (بالحراش بالعاصمة) فقد كانت خاصة بتكوين المعلمين لمعاهد و مراكز التعليم التقني بمختلف معاهده ، و مراكزه ، و تخصصاته و قد كانت أول مدرسة من نوعها تنشأها الجزائر بعد الاستقلال .

(3) المبادئ التي تحكم سياسة التربية و التعليم و التكوين في الجزائر بعد الاستقلال :

هناك أربعة مبادئ أساسية تحكم سياسة التربية و التعليم و تكوين المكونين في الجزائر بعد الاستقلال نصت عليها كل مواثيق الثورة الجزائرية ، و قوانين التربية و التعليم و التكوين تتمثل في المبادئ التالية :

- 1 - الديمقراطية (ديمقراطية التعليم في جميع مراحل - ثم ديمقراطية الثقافة و التكوين)
- 2 - التعريب (تعريب التعليم في جميع مراحل مع التفتح على اللغات الحية في العالم)
- 3 - الاتجاه العلمي و التكنولوجي في التعليم في مختلف المراحل .
- 4 - الجزأة (جزأة اطارات التعليم و الادارة ، و جزأة الكتاب و المنهج و فلسفة التعليم الى آخره .

و يهتما في هذه الدراسة مبدأ الديمقراطية التي تعني تحقيق الأمور التالية :

1 - إتاحة الفرص المتكافئة في التعليم أمام جميع الأطفال الجزائريين كل حسب كفاءته العقلية، و استعداداته الذهنية بقطع النظر عن غناه أو فقره و بقطع النظر كذلك عن مكانة أسرته الاجتماعية .

2 - تعميم المدارس و معاهد التعليم في جميع أرجاء الوطن الجزائري بحيث تصل إلى المقيم في أعماق الريف و الصحراء بنفس الطريقة و نفس المستوى الذي تصل به إلى ابن المدينة و القرى العصرية .

3 - توفير الرعاية الاجتماعية و الاقتصادية لأبناء الطبقات الفقيرة حتى يتمكنوا من الاستفادة من فرص التعليم مثل زملائهم الأغنياء، و تقديم رعاية خاصة للمتفوقين منهم حتى يواصلوا دراستهم إلى أعلى المستويات العلمية في مراحل التعليم المختلفة .

... و طبقا لمبدأ ديمقراطية التعليم الذي نفذ بصرامة منذ بداية العام الدراسي الأول من حصول البلاد على الاستقلال تضاعفت أعداد التلاميذ خلال ثلاث سنوات فقط من 636 - 777 سنة 1962 إلى 203 - 1332 سنة 1965 و تضاعف بالتالي عدد المعلمين من 19,908 سنة 1962 إلى 30,672 معلما و معلمة سنة 1965 مما تسبب في أزمة حادة في المعلمين المؤهلين ثقافيا و تربويا للتعليم، في مختلف المدارس و المعاهد .

... و لذلك واجهت البلاد صعوبة كبيرة في الحصول على العدد الكافي من المعلمين المطلوبين للتعليم في المدارس و مختلف معاهد التعليم الأخرى، و كانت الفصول مكتظة بعدد الأطفال، و بعض المدارس لا تتوفر إلا على الحد الأدنى من المعلمين و لم يستطع التعاون الخارجي سد هذا النقص .

... و من هنا تقرر توظيف كل قادر على التعليم مهما كانت ثقافته متواضعة سواء باللغة العربية أو اللغة الفرنسية، و ظهر ما عرف في الجزائر خلال الستينات و الربع الأول من السبعينات بسلك المعلمين الممرنين و هم ممن لا يحملون مؤهلات علمية و تربوية كافية للتدريس في سلك التعليم .

و أصبحت أسلاك المعلمين في المرحلة الابتدائية تتكون من الأنماط التالية :

1 - الممرنون (أنتهى سلك الممرنين من التعليم الابتدائي سنة 1982 م) .

2 - المساعدون .

3 - المدرسون .

4 - المعلمون .

و قد كان سلك الممرنين يمثل حيزا كبيرا في العدد الاجمالي للمعلمين بالمرحلة الابتدائية، مع ما يمثل ذلك من خطورة على مستوى التعليم و مردوديته العامة، لأنه سلك ضعيف ثقافيا، و تربويا، نظرا لأن أفرادهم لم يكونوا يحملون في الغالب أية شهادة علمية و انما عينوا في سلك التعليم تحت ظروف قاهرة لمواجهة النقص في المعلمين المؤهلين فقط .

و لمعالجة هذا الوضع غير الطبيعي في المنظومة التربوية الجزائرية اتجهت الجهود الى تكوين المكونين الذين يعملون على النهوض بقضية تكوين المعلمين على اختلاف أنواعهم قبل و أثناء الخدمة في التعليم، و محاولة تأطير سلك الممرنين و ابعاد غير الصالحين منهم سلك التعليم .

انشاء سلك اطار المستشارين التربويين :

و قد رؤى انشاء سلك اطار المستشارين التربويين من أجل معالجة قضية المعلمين غير المؤهلين مثل " الممرنين " و المعلمين المبتدئين في التعليم لأول مرة .

... ان وجود اطار المستشار التربوي في سلك التعليم يشكل مرحلة حاسمة للتكوين المهني و الثقافي للمعلمين المبتدئين - أو المترشحين من مساعدين أو مدرسين، والمستشار التربوي هو معلم يتمتع بخبرة واسعة في مجال التعليم، و لذلك فهو يعين من الميدان و ليست هناك أية مدرسة أو مركز يتكون فيه، و هو يقوم بواجبه تحت اشراف المفتش الابتدائي في كل دائرة .

... و ابتداء من عام 1969 وقع اصلاح شامل للتعليم في الجزائر شمل فلسفته و أهدافه، و برامج الدراسة، و لغة التعليم، و طرق تكوين المكونين و غيرها من محاور الاصلاح الأخـرى .

4) بداية ظهور المعاهد التكنولوجية سنة 1970 :

... لقد تكونت المعاهد التكنولوجية كاستجابة لاصلاح التعليم بهدف تـدارك النقص في تكوين المعلمين - و هي تجربة جزائرية خالصة - بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 115 / 70 الصادر بتاريخ أول أغسطس 1970 و تستند المعاهد التكنولوجية سواء كانت خاصة بالتربية و التعليم أو بقطاعات الاقتصاد الوطني و الاجتماعي الأخرى الى ثلاثة مبادئ رئيسية هي كما يلي :

المبدأ الأول : هو مبدأ تقوية أهداف التكوين، و يطبق في المعاهد التكنولوجية تكوين ضخم في الفروع التي تكون فيها الحاجات مهمة لمواجهة النقص السابق، و الحاجات الجديدة، و الضخمة و الملحة للاطارات، و التي أحصيت في مختلف فروع النشاطات الاقتصادية و الاجتماعية و التربوية .

المبدأ الثاني : هو مبدأ استعمال الوسائل الاستثنائية للتكوين و بما أن المعاهد التكنولوجية ترمي الى تكوين ضخم للاطارات فهي تفرض استعمال الوسائل الاستثنائية غير الأنواع الكلاسيكية سواء فيما يخص الأماكن، و الادارة، و التأطير التربوي، أو فيما يخص اللجوء الى التعاون التقني و الوسائل العالية .

المبدأ الثالث : هو مبدأ الأعمال العاجلة للتكوين و قد نص المخطط الرباعي الأول (1970 - 1973) على تأسيس 30 معهدا تكنولوجيا للاطارات المتوسطة و العليا، بما فيها التربية و التعليم .

... ان الحاجات الضخمة الى الاطارات هي حاجات لابد (3) من توفيرها أثناء

فترة المخطط الرباعي، و تطبّق المعاهد التكنولوجية تكويناً ضخم التفاصيل مع الحاجات الملحة للمؤسسات و الوزارات و الشركات الوطنية (القطاع العام التابع للدولة).

الأسس التي أنطلقت منها المعاهد التكنولوجية في التكوين :

و قد انطلقت المعاهد التكنولوجية في تكوين الاطارات المتوسطة و العليا من الأسس التالية :

- 1 - ترشيح الطلبة لا باعتبار الشهادات فقط و لكن باعتبار المستوى المطابق لكل شهادة أيضاً .
- 2 - تغليب التكوين المهني على التكوين الثقافي الذي يمنح في المعاهد التقليدية للتعليم العام في المتوسطات و الثانويات .
- 3 - تكوين يستمر لمدة عام (4) واحد فقط ثم أصبح ابتداء من عام 1983 يتراوح ما بين عامين الى ثلاث سنوات بعد أن توفرت للبلاد الاطارات الضرورية ، و ذلك حسب نوعية الاطارات المطلوب تكوينها .

مميزات التكوين في المعاهد التكنولوجية :

و يمتاز التكوين في المعاهد التكنولوجية بعدد من المميزات يمكن اجمالها في المميزات التالية :

- 1 - ترتبط أهداف التكوين في المعاهد التكنولوجية بأفاق التنمية الشاملة في البلاد و منها التنمية التربوية .
- 2 - تعد المعاهد التكنولوجية وسيلة استثنائية و مؤقتة للتكوين ريثما تتحسن ظروف التأطير الثقافية و التربوية في البلاد .
- 3 - تقوم المعاهد التكنولوجية بتكوين يرمي الى تكييف مباشر مع مناصب العمل، حيث يزود الطالب عادة بكافة المعارف التي تمكنه من تحقيق المهام الواقعية .
- 4 - تقبل المعاهد التكنولوجية تلاميذ متمرنين دون اشتراط أية شهادة ، و هي ترمي الى أن تقبل من كل أنحاء القطر الجزائري عددا هاما من الشباب تؤهلهم للحياة الاقتصادية و الاجتماعية بعد اتمام تكوينهم داخلها .

أهداف المعاهد التكنولوجية :

و تهدف المعاهد التكنولوجية من انشائها الى سد حاجات التخطيط و الفلاحة ، و الصناعة ، و السياحة ، و الأشغال العمومية ، و البناء ، و التجارة ، و المالية ، و الصحة ، و البترول ، و الشبيبة ، و التربية الوطنية و غيرها من مجالات الحياة الجزائرية الأخرى من الاطارات التي تحتاج اليهم عمليات التنمية الاجتماعية و الاقتصادية .

و الى جانب المعاهد التكنولوجية التي تزود البلاد بوسيلة جديدة لتلبية حاجات الاقتصاد الوطني الى الاطارات المكونة تستمر سياسة التكوين بمختلف المؤسسات الوطنية

التي تسير في نطاق الاختصاصات الوزارية المختلفة (5).

... وتعتبر المعاهد التكنولوجية تجربة تربوية رائدة قامت بتحقيقها الجزائر بعد استقلالها بسنوات قلائل من أجل معالجة مشكلة النقص الكبير من اليد العاملة المؤهلة، وبخاصة من الفنيين والاطارات المتوسطة وهي مشكلة تعاني منها اقتصاديات دول العالم الثالث على وجه العموم.

... وبالنظر الى الاحتياجات الضخمة الى هذه الاطارات المؤهلة، و الى قصور نظام التعليم التقليدي عن الوفاء بها عمدت الجزائر الى انشاء هذه المعاهد التي شملت فروعاً عديدة من الاقتصاد و التربية هي في أسس الحاجة الى اليد العاملة المؤهلة.

... وتعمل المعاهد التكنولوجية طيلة الأسبوع و طوال السنة الدراسية التي تبلغ مدتها 11 شهراً بما في ذلك التدريب الميداني، و الى جانب الاعداد الغني للطالب تسعى المعاهد التكنولوجية الى تنمية شخصية التلاميذ، و الى غرس عادات التفكير، و روح المبادرة، و الرغبة في التربية المستمرة في نفوسهم بحيث تعوض آثار التخلف المفرط و تتوصل الى ذلك بأحدث الطرق التربوية التي تستند الى تعاون حقيقي بين المعلمين و المتعلمين، و الى المسؤولية المتبادلة بعيداً عن روح السيطرة، و الاخضاع، و عن أسلوب المحاضرة، فلا يعود التعليم مجرد عملية نقل للمعارف، من جانب المعلم، الى التلاميذ، و انما يصبح عبارة عن تهيئة للبحث، و التفكير، و للتعليم الذاتي من طرف المتعلمين.

... و يحفظ مكان واسع للتدريبات الميدانية و التمارين العملية و هذا العمل المتنوع يوقظ باستمرار اهتمامات التلاميذ الذين تتطلب مشاركتهم في مرحلة التقويم.

... و لعل من أهم خصائص هذا النوع من التربية في المعاهد التكنولوجية هو تحويل المعلم، من ملقن للمعلومات، الى مرشد، و محرك، و منشط، فهو يعد الدرس، و ينشر المعلومات، و يحفز العمل الجماعي، ثم يترك لتلاميذته مهمة ايجاد الحلول للقضايا العملية مكتفياً فقط بالاجابة عن أسئلتهم، عند الحاجة، عندما يعجزون عن الوصول الى الحلول العملية باجتهاداتهم، و يحتل التدريب الميداني دوراً هاماً في المعاهد التكنولوجية حيث يتيح للطلاب أن ينتقلوا باستمرار من الأمور الواقعية الى الأمور المجردة و من الممارسة الميدانية، الى النظريات المجردة، و العكس بالعكس.

و من جهة أخرى تلجأ المعاهد التكنولوجية الى الرحلات الدراسية، و الزيارات الميدانية، كوسيلة من وسائل التكوين و الاعداد و التعليم المباشر في الميدان.

انطلاق المعاهد التكنولوجية - مع المخطط الرباعي الأول (1970 - 1973) :

و قد انطلقت المعاهد التكنولوجية مع بداية تنفيذ المخطط الرباعي الأول في التتميم الشاملة سنة 1970 كما سبق أن ذكرنا لكي تعمل على سد النقص في الاطارات المتوسطة و العليا، من الدرجة الرابعة و الخامسة.

و العمل في هذه المعاهد يركز الى مبادئ أساسية هي :

- 1 - التدريب المكثف.
- 2 - التجديد في التدريب.
- 3 - الحاجة الملحة الى الاعداد و التدريب.

و ترتبط أهداف التدريب و الاعداد في المعاهد التكنولوجية بأفاق التنمية الوطنية الشاملة، و ينظم التعليم في المعاهد المذكورة على غرار التدريب الميداني في مواقع العمل، انطلاقا من دراسات تحليلية مسبقة للوظائف التي تشتق منها المعارف و المعلومات النظرية لممارستها.

... و يلاحظ أن المعاهد التكنولوجية لا تخضع لسلطات التعليم العالي و انما هي وضعت مباشرة تحت وصاية الوزارات المختلفة المعنية بالقطاعات الكبرى للنشاط الوطني فهي اذن مؤسسات ذات طابع اداري يدير كل واحد منها مجلس ادارة كامل الاستقلال و الحرية (6) في أعماله و توجيهاته.

الأنماط الذين تكونهم المعاهد التكنولوجية للتربية :

و تقوم المعاهد التكنولوجية الخاصة بقطاع التربية و التعليم منذ انشائها في عام 1970 بتكوين الأنماط التالية من الاطارات :

- 1 - المعلمين المساعدين.
- 2 - المدرسين.
- 3 - المعلمين.
- 4 - أساتذة التعليم المتوسط.
- 5 - المفتشين للتعليميين الابتدائي و المتوسط و ادارة دور المعلمين.

... و ينقسم التكوين في المعاهد التكنولوجية للتربية الى ثلاث مراحل متتابعة

و متكاملة في نفس الوقت هي كما يلي :

1 - مرحلة التكوين الأولى : و مدتها سنتان بالنسبة للمعلمين في المرحلة الابتدائية بأنماطهم الثلاثة و ثلاث سنوات بالنسبة لأساتذة التعليم المتوسط منها سنة في الميدان و هي تتوجه الى الطلبة بقصد اعدادهم لوظيفة التعليم، أو الادارة، و تختلف مدتها باختلاف الأنماط المقصود تكوينها (خمسة أنماط).

2 - مرحلة التكوين المتواصل : و هي تتوجه الى جميع المتخرجين من المعاهد التكوينية و الى كل الموظفين الذين ينتدبون مباشرة عن طريق امتحان أو مسابقة أو تسجيل في احدى قوائم الاستحقاق و الصلاحية للقيام بوظيفة تعليمية أو ادارية، و تدوم هذه المرحلة سنة على الأقل يحضر فيها المعنيون بالأمر للتدريب في اطار محكم فلا يبقون مهملين ينتظرون الترسيم بدون تحضير أو اعداد.

3 - مرحلة التكوين المستمر : و هي تتوجه الى جميع المرسمين من اطارات (7) التربية و التعليم من يوم ترسيمهم الى يوم تقاعدهم بحيث تغطي هذه المرحلة كل حياتهم الوظيفية الناشطة عن طريق الملتقيات، و الندوات، و التبرصات و حلقات البحث، و الدراسة،

و غيرها من الأنشطة العلمية الأخرى التي تساعد على تجديد المعلومات .

5 (المعاهد التكنولوجية تغطي كافة ولايات الجزائر :

... و يلاحظ أن المعاهد التكنولوجية للتربية أصبحت اليوم تغطي كافة ولايات الجزائر، بحيث وصل عددها إلى غاية 1984 - إلى أكثر من 60 معهدا و عددا آخر من الملاحق بعضها خاص بالبنات و بعضها الآخر خاص بالبنين، و البعض الآخر مختلط يجمع في رحابه بين البنات و البنين معا .

... و قد كونت المعاهد التكنولوجية خلال عشر سنوات ابتداء من عام 1970 - إلى عام 1980 (52,263 اطارا منهم 15,407 معلما و 36,658 مساعدا في التعليم الابتدائي) .

... أما في التعليم المتوسط فقد كونت خلال نفس الفترة (27,049) أستاذا في مختلف التخصصات العلمية، و بذلك بلغ عدد الذين كونتهم المعاهد التكنولوجية للتربية في الفترة ما بين (1970 - 1980) 80,302 اطارا للتربية و التعليم .

... و قد تخرج في العام الدراسي 1980 - 1981 (8)، 5,111 اطارا باللغة الوطنية بالإضافة إلى 1816 اطارا باللغة الفرنسية في المرحلة الابتدائية .

... أما في مرحلة التعليم المتوسط فقد تخرج في نفس العام الدراسي (1980 - 1981) 6,781 أستاذا في التعليم المتوسط و بذلك بلغ عدد المتخرجين في العام الدراسي المذكور 13,708 اطارا للتعليمين الابتدائي و المتوسط أما في الموسم الدراسي (1981 - 1982) فقد بلغ عدد الذين كونتهم المعاهد التكنولوجية للتربية ما بين التعليمين الابتدائي و المتوسط 17.000 اطار أي أن المعاهد التكنولوجية منذ نشأتها في عام 1970 إلى غاية عام 1982 قد كونت من الاطارات للتربية و التعليم ما مجموعه 110,000 اطارا لمرحلة التعليم الابتدائي و المتوسط في مختلف مجالات التربية والتعليم .

6 (أنماط المكونين في المنظومة التربوية الجزائرية و معاهد تكوينهم :

تشتمل المنظومة التربوية في الجزائر في ميدان المكونين على الأنماط التالية :

1 - المفتشون : لأنواع التعليم الثلاثة (الابتدائي - المتوسط - الثانوي) .

2 - المستشارون التربويون .

3 - مديرو المؤسسات التعليمية .

4 - أساتذة التعليم المتوسط .

5 - المعلمون في المرحلة الابتدائية (ممرنون - مساعدون - مدرسون) .

6 - أساتذة التعليم التقني (على اختلاف تخصصاته) .

7 - أساتذة التعليم الثانوي (على اختلاف تخصصاته) .

8 - أساتذة التعليم الجامعي (على اختلاف تخصصاته) .

أولا : المفتشون و معاهد تكوينهم :

ينقسم نمط المفتشين في المنظومة التربوية الجزائرية الى ثلاثة أقسام :

- 1 - مفتشو التعليم الابتدائي.
 - 2 - مفتشو التعليم المتوسط.
- و هذان النمطان يتكونان في المركز الوطني لتكوين اطارات التربية التابع لوزارة التربية الوطنية الموجود بالعاصمة و له فروع في مدينة قسنطينة و مدينة وهران وذلك لمدة سنتين :
- احدهما خاصة بالثقافة العامة، و الثانية بالثقافة التربوية و التطبيق الميداني.
- و يقوم المركز الوطني لتكوين اطارات التربية و فراه في مدينة قسنطينة و مدينة وهران بتكوين كل أنماط المفتشين الأربعة التالية :
- 1 - نمط مفتشي التعليم الأساسي (9) : ذي التسع سنوات بدى في تنفيذه في الجزائر ابتداء من العام الدراسي 1980 - 1981 و سوف يتم تعميمه على المستوى الوطني خلال العام الدراسي 1988 - 1989 و هو يتكون من اندماج مرحلة التعليم الابتدائية في المرحلة المتوسطة بعد اجتيازها من 4 سنوات الى 3 سنوات ($9 = 3 + 6$).
 - 2 - نمط مفتشي التوجيه المدرسي و المهني.
 - 3 - نمط رؤساء المؤسسات التربوية : معاهد - متوسطات - مراكز وطنية الى آخره .
 - 4 - نمط المقتصدین في المؤسسات (10) التربوية ذات الشخصية الاعتبارية .

أما الصنف الثالث من المفتشين و هم مفتشو التعليم الثانوي على اختلاف تخصصاته و كذلك المفتشون العامون في هذا النمط من التعليم فانهم يرشحون من الميدان حسب الخبرة و الأقدمية في التعليم بالإضافة الى الشهادات العلمية، و لا يوجد حتى الآن أي معهد أو مركز أو كلية لتكوين المفتشين في التعليم الثانوي. و هذا نقص خطير في تكوين هذا النمط من رجال التفتيش و التوجيه نرجو أن يتدارك في المستقبل القريب.

ثانيا : أساتذة التعليم التقني، و مفتشو التعليم التقني :

أما أساتذة التعليم التقني فتقوم باعدادهم في الوقت الحاضر، صنفان من المدارس الأولى : هي المدرسة الوطنية التقنية بالعاصمة (الحراش) و هي تكون أساتذة على مستوى التعليم المتوسط أو التعليم الأساسي أي تكون اطارات من المستوى الرابع.

أما المدرسة الثانية : فهي المدرسة العليا للعلوم و التكنولوجيا بوهران و هذه تقوم باعداد اطارات في المستوى الخامس و السادس لكافة معاهد التعليم التقني على اختلاف تخصصاته . و يتخرج منها أساتذة التعليم التقني.

أما المفتشون في التعليم التقني : فانهم مثل زملائهم المفتشين في التعليم الثانوي العام يختارون من الميدان و لا توجد في الوقت الحاضر أية معاهد أو مدارس لتكوينهم علميا و تربويا . و لعل أمرهم سيتدارك في المستقبل خصوصا و ان العناية موجهة في الوقت الحاضر لتدعيم التعليم التقني و النهوض به، و توجيه الطلبة في المرحلة الثانوية الى مدارس، و معاهده حتى تحصل عملية توازن بينه و بين التعليم العام الأكاديمي نظرا

حاجة البلاد العاسة الى العدد الكبير من خريجه في نهضتها الاقتصادية و الصناعية و العمرانية و الفلاحية .

ثالثا : أساتذة التعليم الثانوي العام :

أما أساتذة التعليم الثانوي العام فهم يتكونون في الجامعات الجزائرية و كذلك في أربع مدارس عليا للأساتذة : توجد في كل من العاصمة و قسنطينة، و وهران ، و أم البواقي، في العلوم الدقيقة، و البيولوجيا، و الرياضيات و التربية و علم النفس، و العلوم الاجتماعية، و الانسانية .

... و من المعروف أن الجزائر تتوفر في الوقت الحاضر على سبع جامعات توجد اثنتان منها في العاصمة . و اثنتان في مدينة وهران عاصمة الغرب الجزائري و واحدة في قسنطينة عاصمة الشرق الجزائري، بالإضافة الى جامعة اسلامية توجد في قسنطينة هي جامعة الأمير عبد القادر الاسلامية .

... أما الجامعة السابعة فهي جامعة عنابة للعلوم و التكنولوجيا و العلوم الاجتماعية، كما تتوفر الجزائر على 17 مركزا جامعيّا تتوزع على مختلف ولايات البلاد طبقا لديمقراطية التعليم و الثقافة .

... ان الجامعات المذكورة و كذلك المراكز الجامعية تتكاتف جميعها في تزويد البلاد بمختلف الاطارات و منها أساتذة التعليم الثانوي على اختلاف تخصصاته .

... و تقوم معاهد العلوم الاجتماعية بتدريس مادة علوم التربية و علم النفس في السنة النهائية من المرحلة الجامعية الأولى لطلبة الليسانس الذين سوف يصبحون أساتذة في مرحلة التعليم الثانوي العام بعد حصولهم على شهادة الليسانس .

رابعا : أساتذة التعليم الجامعي (11) و العاليي :

و النمط الأخير من أنماط المكونين في مجالات التربية و التعليم هم أساتذة الجامعات على اختلاف درجاتهم العلمية .

... و حتى الآن يتكون هؤلاء الأساتذة بطريقة تقليدية تعرفها الجامعات منذ نشأتها حتى الآن و تعتمد بالدرجة الأولى على الحصول على الدرجات الجامعية مثل الدبلومات، و دكتوراه الطور الثالث أو الماجستير، و دكتوراه الدولة، ثم يباشرون مهامهم في التدريس بدون أن يتلقوا أي تدريب أو تكوين بيداغوجي في طرق التدريس، و علم النفس التربوي، و أصول المهنة الى آخره .

... و مما لا شك فيه أن حصول الأستاذ الجامعي على درجة الدكتوراه بنوعها بدون أي تكوين تربوي ليس شرطا في قدرته على التدريس و التكوين - فهناك الكثيرون ممن لأساتذة الجامعات ممن لهم مقدرة مشهودة في البحث و التأليف و لكنهم في مجالات

التدريس يبدو عجزا واضحا قد يصل الى درجة الفشل.

... و باستثناء بعض الجامعات المصرية التى تقدم اعدادا أوليا لأساتذة الجامعات قبل مباشرتهم للتدريس، كما تقدم لهم بين آونة وأخرى معلومات تجديدية عن طريق الندوات، و الحلقات، و التريصات، فان الجامعات العربية الأخرى و منها الجامعات الجزائرية، ليست لديها أية برامج لتكوين أساتذة الجامعات خارج نطاق أطروحات الماجستير و الدكتوراه، و غيرها من الدرجات العلمية الأخرى.

... و لا شك أن هذا نقص كبير في اطرار الجامعات قد تنبعت له الجامعات الأجنبية في روسيا، و أمريكا، و أوروبا، و اليابان، حيث أصبح العديد منها يقدم دراسات خاصة بتكوين أساتذة التعليم العالي تروى كما أنه يعمل على إعادة تجديد معلوماتهم و خبراتهم التربوية بين وقت و آخر و تحسين طرق أدائهم لعملية التدريس مع طلبتهم. و قد أثبتت التجربة أهمية هذا التكوين و نجاعته. في نجاح الأساتذة في مهنة التدريس مع طلبتهم داخل قاعات المحاضرات.

(7) خلاصة و تقويم :

... و في خاتمة هذه الدراسة يحسن بنا أن نقدم تقويما مركزا حول هذه التجربة الجزائرية في تكوين المكونين التى شرحناها باختصار كبير.

... و لعل في مقدمة ايجابيات هذه التجربة التى يجب الاشارة بها هي أن معاهد تكوين المكونين قد عرفت في قطاعات التربية و التعليم، و قطاعات الادارة الوطنية، بحيث أصبح التكوين يجرى في معظمه باللغة العربية. بعد أن تم تعريب التعليم الابتدائي، و 75 % من التعليم المتوسط و الثانوي. و كذلك معاهد العلوم الاجتماعية، و معاهد العلوم الانسانية، من اقتصاد، و قانون، و علوم سياسية، و علوم الاعلام، و وثائق و مكتبات الى آخره.

... و الى جانب توحيد لغة التكوين في معاهد تكوين المكونين فقد استطاعت تلك المعاهد و خصوصا المعاهد التكنولوجية أن تزود قطاعات التربية و الاقتصاد الوطني بكافة احتياجاتها في الاطرار المتوسطة و فوق المتوسطة من الدرجة الرابعة و الخامسة و بالتالي سدت النقص الكبير للاطرار المتوسطة الذى تركه الاستعمار البائد للجزائر.

... أما الجوانب السلبية للتجربة الجزائرية في ميدان تكوين المكونين فهي في نظري تتمثل فيما يلي :

1 - اختلاف مصادر تكوين المعلمين، و المكونين، حيث تتعدد تلك المصادر بتعدد أنماط المكونين، و هذا التعدد يتسبب في اختلاف المستوى، و اختلاف النظرة للمشاكل. خصوصا و أن الاتجاه العالمي السائد اليوم يذهب الى توحيد مصادر تكوين المعلمين. و المكونين الآخرين تحت مظلة واحدة هي الجامعات بحيث تخرج كافة أنماط المكونين لمختلف مراحل التعليم في الجامعات و ذلك من أجل النهوض بالتعليم من ناحية، و اضعاف مهابة

و كرامة على المعلمين و المكونين من ناحية أخرى غير أن هذا الأمل لا يزال بعيد المنال بالنسبة للجزائر الآن لصعوبة تحقيقه في الوقت الحاضر بسبب قلة المتخرجين فـ في البكالوريا من جهة، و نقص المباني و الأساتذة في الجامعات المتخصصين في تكوين المكونين لمختلف مراحل التعليم من جهة أخرى.

2 - صعف المستوى العلمي الواضح في الاطارات المتوسطة الذين تعددهم المعاهد التكنولوجية حيث هم في الغالب ممن لم ينجحوا في امتحانات البكالوريا . أو ممن المطرودين من التعليم الثانوي بسبب رسوبهم أو كبر سنهم . خصوصا و نحن نعيش في عصر تتغير فيه المعرفة بسرعة هائلة و بالتالي لابد أن يكون الاطار على قدر كاف من الثقافة العامة و الثقافة التخصصية حتى يستطيع أن يتكيف و يتطور مع تكيف و تطور المعرفة أولا بأول . و لا تكفي التدريبات و الدراسات الميدانية وحدها في تزويده بالمعرفة الأساسية في مجال تخصصه .

3 - هناك أنماط من المكونين للاطارات يعينون في وظائفهم بدون أن يحملوا على أي تكوين بيداغوجي و علمي في تلك الوظائف مثل :

- 1 - المفتشين في التعليم الثانوي، و المفتشين العامين في نفس التعليم .
- 2 - المستشارين التربويين الذين يعملون في دائرة تكوين المعلمين في المرحلة الابتدائية تحت اشراف المفتشين في هذه المرحلة .
- 3 - المفتشين في التعليم التقني على اختلاف أنماطهم حيث يعينون على أساس الخبرة و التجربة و الشهادة العلمية بدون أن يمروا بأي تكوين .
- 4 - أساتذة الجامعات الذين يعينون كمعيدين أو مدرسين أو أساتذة، على أساس درجاتهم العلمية بدون أن يمروا بأي تكوين في ميدان التربية و علم النفس، و أصول التدريس الى آخره .

... و رغم هذه السلبيات التي أشرنا اليها فان التجربة الجزائرية في ميدان تكوين المكونين تجربة غنية في مضمونها و فعاليتها و تستحق الدراسة و الاهتمام من رجال العلم و الباحثين لأنها تجربة شعب أعتد على نفسه في النهوض باقتصاده الوطني، و التغلب على صعوبات التنمية، و مشاكلها . و تحقيق ديمقراطية التعليم على أوسع نطاق، حيث تضم المدارس الجزائرية حاليا أكثر من خمسة ملايين طالب و طالبة، كما تضم الجامعات و المدارس العليا في رحابها 120 طالب و طالبة، بحيث أصبح ربع الشعب الجزائري يتعلم في المدارس و المعاهد و الجامعات . و تحققت جزارة الاطارات في مجالات عديدة كما قطع تعريب التعليم و الثقافة، و المحيط الاجتماعي خطوات عملاقة بدون مبالغة بالنظر الى ظروف الجزائر الخاصة عند الاستقلال في عام 1962.

مراجع الدراسة

—0—

- 1 - د. تركي رابح - أصول التربية و التعليم : ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1982
- 2 - د. تركي رابح - مبادئ التخطيط التربوي : ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1982.

- 3 - د. تركي رايح - تطوير التعليم الجامعي الجزائري وفق سياسة التوازن الجهوي: دراسة منشورة في مجلة " الثقافة " عدد 78 السنة الثانية عشر، نوفمبر - ديسمبر 1983، الجزائر.
- 4 - مجلة همزة الوصل : مجلة تصدرها ادارة التكوين بوزارة التربية، أعداد مختلفة.
- 5 - كراس التخطيط و التنمية : الجزء الأول تقييم مخططات التنمية، حزب جبهة التحرير ، المؤتمر الخامس للحزب، 1983.
- 6 - الكفايات البشرية في قطاع التعليم قبل الجامعي : المنظمة العربية للتربية والثقافة و العلوم ، تونس، 1982.
- 7 - متطلبات استراتيجية التربية في اعداد المعلم العربي : المنظمة العربية للتربية والثقافة و العلوم ، تونس، 1980.
- 8 - المجلة العربية للتربية، عدد 3 ثم عدد 4 : المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم ، تونس، 1983.
- 9 - المخطط الرباعي الأول 1970 - 1973.
- 10 - المخطط الرباعي الثاني 1974 - 1977.
- 11 - المخطط الخماسي الأول 1980 - 1984.
- 12 - وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، كتاب اصلاح التعليم العالي : الجزائر، 1971.
- 13 - مجلة " التربية " مجلة تربوية ثقافية تصدرها وزارة التربية الوطنية عدد ماي - 1982 السنة الأولى.
- 14 - مجلة " التربية الجديدة " عدة أعداد، مكتب اليونسكو للتربية في الدول العربية ببيروت.
- 15 - المعاهد الجامعية للتكنولوجيا، ترجمة الأستاذين : أحمد قادري، و حسن الحراكي، وزارة التعليم العالي ، سوريا، مطبعة جامعة دمشق، 1976.
- 16 - التربية العلمية و التكنولوجيا في التنمية الوطنية : اصدار اليونسكو، ترجمه أحمد شفيق الخطيب، مكتبة لبنان، 1984.
- 17 - الجمود و التجديد في التربية المدرسية : ترجمة الدكتور عبدالله عبدالدايم، دار العلم للملايين، بيروت، 1981.
- 18 - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية : عدد 33، الصادرة بتاريخ 23 ابريل 1976.